الوجود الاقتصادى الصينى فى أفريقية

للدكتور محمد عبد الغنى سعودى
استاذ ورئيس قسم الجغرافيا
بمعهد البحوث والدراسات الافريقية ـ جامعة القاهرة

THE ECONOMIC PRESENCE OF CHINA IN AFRICA

By

Dr, M.A. SEOUDY

China's appearance on the African stage began in the fifties, especially since Ban Dung conference in April 1955. It was not by accident that China met Africa in that decade. That period was characterized by a change in China's status from a regional power in EastAsia to an ambitious state looking forward for a world position. On the other hand Africa began its emanicipation and having its fate in her own hands.

The Chinese African relations were on the ground of peaceful co-existense, which Chou En Lai stressed in his African tour in 1964.

We can divide these relations in four main phases :

1. 1949-1955, there was no clear relations.

2. 1955-1960, China gained the recognition of four African states, Egypt, sudan, Morrocco, Guinea.

3. 1960-1965 : Twenty five African colonies gained independence, so there were frequent visits by Chou-En Lai, not only to North Africa, but also to Africa South of the Sahra. That period coincides with the Chinese- Soviet conflict.

4. 1955-1970, A period of concentration of relation with African countries.

The Importance of Africa to China may be summed in :

(a) After Indpendence, there have been a great number of African Sovereign states, so through establishing Diplomatic relations China would guarantee non isolation.

(b) Challenging U.S.A. and U. S. S, R. in Africa on the ground of the Afro-Asian struggle.

(c) Clarifying the Chinese revolution to the African countries which the other powers are denouncing.

China's trade with Africa is characerized by limitation in both quantity. and quality, since the economies of Africa and China are not complementary. China's imports are concentrating on importing cotton from Egypt, Sudan and Uganda,and it is impropable thatChina would import cocoa or coffee at least in the near future.From time to time someAfrican countries expert grain to China as it happened in 1962/63 by Rhodsia and Nyssaland. Chtna absorbs phosphate from Morrocco and Tractors from Algeria and Morocco. No doubt Africa could supply China with strategic metals as copper, iron ore cobalt, uranium and petrolum. Africa is considered a good and wide market for Chinese commodities such as textiles. In the future Africa may be a consumer for China's capital goods.Never the less, it is clear that China's expott increased from $ 33 million in 1956 to $ 133 M. in 1966, and Africa's share in China's exports were 1.8% to 6% respectively. concerning imports from China, in creased also from $ 28 m. in 1956 to $ 67 m. in 1967. Africa is more important to China, than China to Africa. Nevertheless China is considered an impotant client to some African countries. For example China's share in Uganda's exports was 8.5% in 1961, more than 7% for Egypt in 1965, and it is of considerable importance for some countries likeMorocco, Sudan, Tanzania and Zambia.

China offered loans, grants and also experts for African countries. But the Chinese aid could not be compared with that of the U.S.A. or the U.S.S.R. In the end of 1969 its total aid to Africa was about $900 m. covering twenty four African countries. (excluding the Aid for Tanzam Railway). While, it was$ 6800 M. for the U.S,S.R. By the end of 1968, less than $200 m. were cnsumed by Africa, most of the loans resulted for example in construction of light industries, as cigarette, match, textile tactories, and instrution on by Chinese experts in soil analysis, irrigation schemes, rice and tea growing. In tact china puts priority to agriculture, wherease the Russian stress on industry.

In the competition between China and U.S.S.R. in aid tor Atrica, China tries to compensate quantity by quality.China does not charge intrests tor the loans it offers, and repayment is distributed on a long period.

Construction ot the TanZam Railway is part ot president Kuanda's plan to take Zambia out ot the South African economic orbit. An appeal both to the world bank and the U.S.S.R. failed in 1964. China offered to undertake the project in 1965, after Nyrer's visit to peking. On September 5, 1967 the railway agreement between Tanzania, China was signed in Peking. The Tanzam railway cost is $ 167 million. Work in this project was inagurated officially on 26 Sept. 1970.

If the Soviet economic achievments in Africa is crowned by the High Dam in Egypt, then the Tanzam railway is the spearhead achievment for China in Africa.

ظهور الصين على المسرح الافريقى

تطورت جمهورية الصين الشعبية فى العشرين عاماً الماضية ، وأصبحت ذات قوة اقتصادية وذات طموح سياسى . وليس من شك فى أن الصين الآن تعتبر من القوى العالمية ، القائمة بذاتها ، بعد أن خرجت من حظيرة الاحتواء السوفيتى وطورت بنجاح تجاربها الذرية ، ومن ثم بعد أن كانت الصين عام ١٩٥٠ قوة إقليمية آسيوية أصبحت فى أوائل السبعينات قوة عالمية ، ولئن اختلف الرأى فى مدى قوتها العالمية فان مساحتها الضخمة وسكانها الذين يربون على السبعمائة مليون ومواردها الطبيعة وأخيراً كانت زيارة الرئيس الأمريكى لأرضها والاعتراف بها فى الأمم المتحدة مما لا يترك مجالا للشك فى تطور أهميتها فى المجال الدولى .

وقد صادف تطور الصين من قوة إقليمية آسيوية إلى قوة عالمية ، تحول الأقطار الإفريقية من التبعية الاستعمارية إلى الإستقلال السياسى ، ومن ثم لم تعد الدول الأفريقية مغلقة أمام التأثيرات الخارجية غير الغربية . فقد كانت إقامة علاقات اقتصادية مع الدول غير الغربية فى حكم العدم . وكانت مصر هى الدولة الوحيدة التى تاجرت مع روسيا فى العشرينات ولكن نظراً لأن بريطانيا كانت مسيطرة على مصر تماماً ، فلم تكن تسمح بطبيعة الحال بعقد اتفاقات تجارية بين القطرين وكان حجم التجارة بينهما صغيراً حتى توقف النبض تماماً قبيل الحرب العالمية الثانية (١) .

(1) Rubinstein, G., «Aspects of Soviet African Economic Relations», Jour. of Modern African Studies, Vol. 5, No. 3, P. 388.

هكذا كان للتطور السياسى الذى شهدته الأقطار الإفريقية بعد الحرب الثانية أثره فى إمكانها إقامة علاقات سياسية وإقتصادية وفنية مع العالم الاشتراكى ومنه الصين كما كان للتغيرات فى الشئون العالمية منذ أوائل الخمسينات آثارها فى خلق الحوافز والفرص للقاء بين الصين والدول الإفريقية .

ويمكن القول بأن ظهور الصين على المسرح الإفريقى بصورة واضحة يرجع إلى أوائل العقد الماضى وأواخر الخمسينات وبصورة أكثر وضوحاً منذ مؤتمر باندونج فى أبريل ١٩٥٥ الذى كان بداية وافتتاحية لعلاقات صينية إفريقية[1] . ومنذ ذلك التاريخ وتزداد أهمية إفريقية فى السياسة الخارجية الصينية التى تبذل جهداً كبيراً فى كسب الأصدقاء حتى أنه فى عام ١٩٦٩ كانت هناك ثلاثة عشر دولة إفريقية قد اعترفت بالصين ، كما ظهر أثر الصينيين فى تأييد حركات التحرر الإفريقية من ناحية ، وزيادة العون الإقتصادى من ناحية أخرى .

غير أنه لا يمكن فهم الوجود الاقتصادى الصينى فى إفريقية إلا على ضوء الظروف السياسة الدولية ، والدور الذى يلعبه القطبان الكبيران : الولايات المتحدة الإمريكية والإتحاد السوفيتى . فمنذ عام ١٩٥٦ بدأ النشاط الصينى فى أفريقية على المستويين الدبلوماسى والإقتصادى ، ونظراً لأن حركات التحرير لمعظم الدول الإفريقية تأخرت فى معظمها إلى العقد السادس ، ومن ثم كانت أكثر الاتصالات أهمية فى باندونج هى مع مصر التى كانت أول دولة إفريقية اعترفت رسمياً بجمهورية الصين الشعبية .

وكان أساس العلاقات الديبلوماسية بين الصين والدول الإفريقية هى مبادئ التعايش السلمى وهى عدم الاعتداء وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدولة الأخرى والمساواة والمصالح المتبادلة وقد أكد شواين لاى [2] هذه المبادئ أثناء جولته عام ١٩٦٤ فى افريقية مؤكدا على أربع نقاط وهى : —

---

(1) Tareq, I. «The Peoples Republic of China and Africa», Jour. of Modern African Studies, Vol. 9, No. 4, 1971, P. 507.

(٢) بدأت زيارة شوين لاى لافريقية مصحوبا بوفد مؤلف من ٦٠ صينيا من منتصف ديسمبر عام ١٩٦٠ ، لمدة شهرين زار فيها عشر دول أفريقية فى شمال و غربى القارة ، راجع :

Scalapino, A.R. «Sino Soviet Competition in Africa», Foreign Affairs, Vol. 47, No. 4, 1964, PP. 641...644.

١ — إن الصين قد كسبت نصرها مبكراً عن الدول الافريقية وبالتالى تقوم بواجبها نحو مساندة الدول التى حققته بعد ذلك أى مؤخراً وأن المصالح المتبادلة بين الصين والدول الإفريقية تفسر على أن أى إضعاف للإمبريالية يفيد الصين وأن السياسات الإفريقية التى تقوم على السلم والحياد وعدم الانحياز ذات أهمية للطرفين .

٢ — إن الصينين يؤيدون الوحدة على مستويات متعددة للأفارقة : وحدة الشعب فى أى قطر من الأقطار للنضال ضد الإتحادات الإمبريالية ؛ وحدة الأقطار الإفريقية عن طريق ازالة الحدود الصناعية وبالشكل الذى يختارونه لأنفسهم وحدة الشعوب الإفريقية مع الشعوب الآسيوية وشعوب أمريكا اللاتينية فى نضال مشترك .

٣ — يؤكد الصينيون مبدأ الاعتماد على النفس كمفتاح للتغلب على التخلف الإقتصادى والفقر ويعارض الصينيون الإعتداء والتدخل فى شئون الدول الأخرى سواء بالقوة أو عن طريق مستتر (المعونة الإقتصادية) .

٤ — وعن مشاكل الحدود . أكد شوين لاى « أننا نفضل عدم التدخل للوقوف فى صف أى جانب من الجوانب المعنية ؛ ومادام الأفارقة أخوة فيجب أن يحلوا مشاكلهم فى سلام .

ويمكن تقسيم مراحل تطور العلاقات الصينية الإفريقية إلى المراحل الآتية[1]

١ — الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٥ بعد ظهور الصين الشعبية وخلال هذه الفترة الأولى لم يكن هناك أثر صينى ذو بال فى إفريقية .

٢ — الفترة بين مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ ونهاية العقد وتمثل بداية أو ارهاصات العلاقات الصينية الإفريقية وخلال هذه المرحلة كسبت الصين اعتراف أربع دول أفريقية وهى مصر (١٩٥٦) السودان (١٩٥٨) المغرب (١٩٥٨) غينيا (١٩٥٩) وأقيمت معارض صينية تجارية فى كل من المغرب وتونس وما هو جدير بالذكر فى هذه المرحلة أن الصين كانت البادئة فى مد يدها إلى الدول الإفريقية فقد اعترفت

---

(1) G.T. Yu, « China in Africa », in Year Book of World Affairs, Faculty of Laws, London, 1970, PP. 125—127.

بالسودان المستقل عام ١٩٥٦ ، ورغم ذلك لم تكن هناك استجابة من السودان حتى الحكم العسكرى فى أكتوبر ١٩٥٨ ، وكذلك حضر نائب رئيس الوزراء الصينى احتفالات غانا بالاستقلال ولكن اعتراف غانا الرسمى بالصين تأخر حتى عام ١٩٦٠[1] كما كانت الصين الدولة الأشتراكية الوحيدة التى اعترفت بحكومة الجزائر المؤقتة عندما أعلنت الاستقلال عام ١٩٥٨ وزاد توثق العلاقات بأفريقية نتيجة تأييد الصين لمصر فى أزمة السويس عام ١٩٥٦ وحضور مندوب صينى مؤتمر الوحدة الاسيوية الإفريقية فى القاهرة عام ١٩٥٧ وزيارة وفد جزائرى للصين عام ١٩٥٨ وكذلك زيارة رئيس الكمرون عام ١٩٥٩ . على العموم يمكن تلخيص هذه الفترة فى أنها البداية الفعلية للعلاقة الصينية الإفريقية وأن معظم النشاط الصينى اقتصر على إفريقية شمال الصحراء وعلى القاهرة كقاعدة رئيسية .

٣ ــ الفترة ما بين عامى ١٩٦٠ ــ ١٩٦٥ . وهذه مثلت طفرة فى العلاقات الصينية الإفريقية ويرجع هذا النشاط الجم إلى عاملين هامين :

أنه بين أول يناير ١٩٦٠ وآخر ديسمبر ١٩٦٥ حصلت تسع وعشرون مستعمرة إفريقية على إستقلالها فى حين أنه فى الفترة السابقة كانت هناك تسع دول فقط مستقلة ، اعترفت أربع منها بالصين . وهكذا كانت هذه الفترة تمثل قمة أو أوج النشاط الصينى فى أفريقية . وفى أواخر هذه الفترة (٦٤ــ٦٥) تعددت زيارات شواين لاى وجولاته لا فى شمال أفريقية ، بل فى جنوب الصحراء وقام رؤساء الصومال ومالى وتنزانيا بزيارة بكين ، وكانت ٧٠ ٪ من المساعدات الصينية فى هذه الفترة موجهة نحو إفريقية ، واستطاعت الصين فى هذه الفترة كسب اعتراف إثنى عشر دولة أفريقية من الثمانية والعشرين التى حصلت على استقلالها منذ عام ١٩٦٠ ، وعقدت الصين مع الدول الإفريقية نحو من ست وعشرين معاهده تراوحت ما بين الصداقة مع تنزانيا (١٩٦٥) والتعاون فى حقلى الاذاعة والتليفزيون مع الجزائر (١٩٦٤) واتفاقيات تجارة ودفع مع بوروندى (١٩٦٤) وقروض مع كنغو برازفيل (١٩٦٤) .

بزيادة الصراع السوفيتى الصينى الذى بدأ مع فجر الستينات ، كان هم

---

(1) Tareq, I, op. cit., P. 057.

الصين تحدى السوفيت على الصعيد العالمى ، وكانت إفريقية ميدانا خصبا للنزال الصينى السوفيتى ، خاصة وأن الصين تتهم الإتحاد السوفيتى بأنه دولة أوربية وليس بآسيوية . وكان هذا واضحا فى موتمر وحدة شعوب آسيا وإفريقيةوأمريكا اللاتينية المنعقد فى هافانا فى يناير ١٩٦٦ .

٤ — الفترة ما بين ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ وتمثل مرحلة التركيز دون التعميم ،أو مرحلة تقلص دبلوماسى ، فبينما كانت هناك ثمانى عشر دولة إفريقية لها علاقة مع الصين عام ١٩٦٥ ، انخفض الرقم إلى خمسة عشر قطراً عام ١٩٧٠[1] . فقد أنهت العلاقات الدبلوماسية مع غانا وداهومى وجمهورية أفريقية الوسطى ، بل وكان هذا الرقم أشمل لأن بعضها مثل كينيا كانت علاقته بالصين إسمية فقط ، أما العلاقات الفعلية فكانت مع أقل من ست دول وهى كنغو برازافيل ، غينيا ، تنزانيا وزامبيا .

أهمية إفريقية بالنسبة للصين

ذكرنا أن الصين قوة آسيوية بالدرجة الأولى وقوة عالمية بالدرجة الثانية بحيث يمكن إعتبار آسيا المجال الأول للصين بينما تأتى إفريقية بعد آسيا فى الأهمية وتتجلى أهمية أفريقية بالنسبة للصين فى عدة أمور يمكن إجمالها فيما يلى : —

١ — إقامة علاقات دبلوماسية مع عدد ضخم من الدول الإفريقية وبذلك يتحقق عدم انعزال الصين عن أفريقية وهى فى بداية صحوتها . خاصة وأن الدول الإفريقية أصبحت قوة يعمل لحسابها فى الأمم المتحدة فهى تؤلف أكثر من ٣٠ ٪ من أعضاء من المنظمة الدولية .

---

(١) فى أكتوبر —نوفمبر ١٩٧٠ كان التمثيل الدبلوماسى الصينى فى افريقية كالاتى : —

— أفريقية الشمالية : الجزائر — المغرب — السودان — مصر .

— أفريقية الغربية : غينيا الاستوائية — غينيا — مالى — موريتانيا .

— أفريقية الوسطى : كنغو — برازيفيل — زامبيا .

— أفريقية الشرقية : أثيوبيا — كينيا — الصومال — تنزانيا — أوغندا .

مع ملاحظة أن التمثيل الدبلوماسى مع غانا وداهومى كان قد قطع تماما .

٢ ـ محاولة الوقوف أمام التأثير الامريكى والسوفييتى فى القارة على أساس وحدة نضال الشعوب الآسيوية الإفريقية .

٣ ـ تنمية التجارة وضمان المواد الأولية والأسواق الإفريقية .

٤ ـ إجلاء صورة الثورة الصينية أمام الأفارقة والتى حاول المتافسون تشويهها(١) (على حد تعبيرهم) .

واستندت الصين فى هذا المجال إلى أنها صورة مماثلة لدولة نامية لها نفس مشكلات الدول الأفريقية ، وأنها ليست دولة بيضاء كالغرب ، وإنما غير بيضاء كالأفارقة ، ومن ثم تستطيع مساعدة الأفارقة وإنها حاربت وناضلت ومرت بنفس المشكلات التى يواجهها الإفريقيون ومن ثم فالفجوة بين الصين والدول الإفريقية ليست بنفس الأتساع كما هو الحال بين إفريقية والمغرب ؛ ومن هنا يمكن أن تشترك الصين فى نضال الدول الإفريقية ضد التخلف والمساعدة فى التنمية الإقتصادية .

ولاعطاء قوة للعلاقات الصينية الأفريقية كانت الصين سريعة فى استخدام وسائل رسمية تمثلت فى أشكال عديدة من الأتفاقيات مثل الاتفاقيات التقليدية الخاصة بالصداقة والتحالف وهى عادة ما تقوم على أساس مبادئ باندونج لتنمية التضامن والصداقة بين الجانبين عل أسس من المساواة والمصالح المشتركة . وهذه الأتفاقيات عادة ما تبرم لمدة عشر سنوات . وفى عام ١٩٦٩ كانت الصين قد عقدت أربع اتفاقيات مع غينيا ١٩٦٠ ، غانا ١٩٦١ ، كنغو برازافيل ١٩٦٤ ، تنزانيا ١٩٦٥ ولم يكن غريبا أن تكون هذه الاتفاقيات مع دول إشتراكية ثورية .

وهناك الإتفاقيات الثقافية وتمثل نوعا آخر يتضمن تبادل الطلبة والمعلمين والصحف والفرق التمثيلية وغيرها من النشاطات التى تقع ضمن هذا المجال . وعقدت الصين ٢٤ إتفاقية من هذا النوع مع إحدى عشر دولة إفريقية حتى عام ١٩٦٨ . أما الإتفاقيات التجارية وعادة ما تعرف باتفاقيات التجارة والدفع ويحدد فيها حجم الصادرات من كل جانب من الجانبين ويعطى لكل جانب معاملة

---

(1) «Tow Chinas in Africa», The Bulletin, African Institute Bulletin, Preteria, Vol. 8, No. 10, 1970, P. 339.

تفضيلية . والموافقة على إقامة المعارض التجارية . وقد تضم قائمة بالسلع المتبادلة بين الجانبين (فى معظم الأحوال السلع الصناعية الصينية فى مقابل سلع زراعية إفريقية) . وقد عقدت الصين منذ عام ١٩٥٥ حينما وقعت الصين أول إتفاقية تجارية مع دولة أفريقية وهى مصر فى عام ١٩٦٨ ثلاث وعشرين إتفاقية تجارة ودفع مع ستة عشر دولة أفريقية وبطبيعية الحال لم تقتصر الصين فى علاقاتها التجارية على هذه الدول التى عقدت معها أتفاقيات تجارية . ففى عام ١٩٦٧ سجل صندوق النقد الدولى العلاقات التجارية للصين مع ، نحو ثلاثين دولة إفريقية (١) . وكانت الدول الرئيسية ذات العلاقات التجارية هى غانا ، مالى . المغرب ، نيجيريا ، السودان ، تنزانيا ، أوغندا ، مصر .

تجارة الصين الخارجية

ولا يمكن فهم تجارة الصين الخارجية مع إفريقية إلا على ضوء فهم تجارة الصين الخارجية بوجه عام والتى تهدف إلى خلق صين قوية تتبوأ مكانة سياسية واقتصادية عالية . والتجارة الخارجية لاشك موجهة لخدمة هذا الهدف . فمن مبادئ أو أغراض السياسة التجارية الخارجية الصينية أنه لافصل بين السياسة والتجارة . وهذا المبدأ يسرى على معاملتها سواء مع الدول النامية أو الدول المتقدمة ويبدو أن سياسة الصين الإقتصادية مع الدول غير الاشتراكية عامة يتحكم فيها اعتباران هما زيادة التنمية الداخلية للصين ذاتها وخدمة السياسة الخارجية الصينية(٢). وبينما تحاول الصين تحقيق الغرضين معا خلال تجارتها مع الأقطار الأخرى إلا أنه قد يتغلب غرض على آخر حسب الظروف فاذا كان غرض الصين الأول من التجارة هو الحصول على المواد الخيوية كالمعدات الأجهزة والخامات الصناعية . . الخ فان غرضها مع بعض الأقطار الأخرى هو الحصول على العملة الأجنبية لدفع ثمن الواردات كما هو الحال فى تجارتها مع كندا ولستراليا وأوربا الغربية بينما تجارتها مع الدول الإفريقية تفسرها الدوافع السياسية فضلا عن أن إفريقية مصدر للمواد الأستراتيجية وسوق للمنتجات الصينية مما سنفصله فيما بعد .

---

(١) International Monetary Fund, Direction of Trade, 1968.

(٢) An Economic Committee of the U.S.A. Congress, Praeger Special Studies Inter national Economics and Development, New York, 1968, P. 589.

وحتى عام ١٩٦٠ كان نمط تجارة الصين يسوده أو يتحكم فيه مبادلة الآلات والمواد الخام بالسلع الصينية الزراعية والمنسوجات التى تصلح لأن تكون قاعدة صينية صناعية وكان اتجاه التجارة أول الأمر مع الدول الإشتراكية نتيجة المقاطعة والحظر اللذين وضعهما الغرب على الصين عام ١٩٥٠ نتيجة تدخلها فى الحرب الكورية ، ومن ثم لم تكن تتعامل مع الدول غير الأشتراكية إلافى السلع التى لا تجدها فى الدول الإشتراكية، وذلك قبل ١٩٦٠ ، أما بعد ١٩٦٠ فقد تغير التوزيع الجغرافى لتجارة الصين بصورة واضحة نتيجة نشوب الخلاف الصينى السوفيتى فى أوائل الستينيات حتى أن نصيب الدول الإشتراكية فى تجارة الصين والذى كان يصل إلى ثلثى حجم تجارتها انخفض واصبح العالم الغربى مسئولا عن ٧٠ ٪ من قيمة هذه التجارة. واستمر التركيب السلعى لتجارة الصين الخارجية بعد ١٩٦١ كما هو الحال تقريبا من استيراد المنتجات الزراعية (خاصة القمح والسكر والحوت) ثم الأسمدة الزراعية التى أستمرت تسود الواردات الصينية وكانت مسئولة عن ٤٧ ٪ من قيمة وارداتها عام ١٩٦٥ . وقد كانت هذه الأسمدة والمنتجات الزراعية مسئولة عن ٤ ٪ من مجموع واردات الصين عام ١٩٥٩ كذلك استمرت عملية استيراد الأجهزة والآلات . والاتجاه الواضح فى صادارت الصين منذ عام ١٩٦٣ عودة الصادرات الزراعية إلى الظهور مرة أخرى بعد تخطى الأزمة ولأول مرة فى السنين الأخيرة تعادلت واردات الصين من المواد الغذائية مع صادراتها منها وكان هذا عام ١٩٦٥[1] إذ تصدر الصين المواد الغذائية ذات الطلب الكبير كاللحوم والخضروات والمعلبات الغذائية فى مقابل المواد الغذائية الأقل قيمة كالقمح . وتأتى المنسوجات فى المركز الثانى بعد المواد الغذائية . أما الخامات المعدنية والمعادن بوجه عام فهى فى تناقص ويرجع هذا إلى طبيعة التصنيع الذى تقوم به الصين الآن .

حجم التجارة الصينية الإفريقية وتركيبها السلعى

لم تلق تجارة الصين مع الدول الأقل تقدما بوجه عام إلا نجاحا محدودا سواء فى آسيا أو أمريكا اللاتينية أو أفريقية لأن كل جانب من الجانبين يمثل مجتمعات زراعية

---

(١) Ibid., P. 585.

لها نفس المشكلات ولها نفس المنتجات . وإذا كانت تجارة الصين مع الدول الأقل تقدما قد تضاعفت منذ ١٩٥٦ إلى ١٩٦٥ وبلغت فى التاريخ الأخير ٨٥٢ مليون دولار أو ٢٢ ٪ من مجموع تجارة الصين الخارجية فى ذلك العام ، فان نصف هذه التجارة مع خمسة أقطار هى الأرجنتين وأندونسيا والملايو ومصر وسيلان . وكانت هذه التجارة مع الدول الافريقية للحصول على بعض السلع كالقطن من مصر والسودان وأوغندا والقرنفل من زنجبار، وليس من المحتمل أن تكون الصين مستوردا رئيسيا للبن أو الكاكاو ولكنها قد تصبح مستورداً للمطاط وإن كانت تحصل عليه الآن من مورد أقرب منالا (جنوب آسيا) . ومن حين إلى آخر تعتبر إفريقية مصدرا للحبوب كما هو الحال حين استوردت الصين الذرة العريضة من جنوب إفريقية (وإتحاد روديسيا — نياسالاند)[1] فى موسم ٦٢—١٩٦٣ و كما هو الحال فى استيرادها للذرة من زامبيا كذلك تستورد الفوسفات من المغرب والحرارات من الجزائر والمغرب . ويشير البعض إلى أهمية المواد الاستراتيجية الإفريقية خاصة البترول والذهب والكوبالت واليورانيوم والليتيوم . فقد ازداد انتاج البترول الافريقى فى السنوات الأخيرة حتى بلغت قيمة صادراته ١٤٨٩ مليون دولار عام ١٩٦٥ وبذلك تفوق من حيث القيمة على الذهب والنحاس .

وبلغ انتاج افريقية ٢٧٢ مليون طن عام ١٩٧٠ أو نحو ١٢ ٪ من الإنتاج العالمى فى ذلك العام . ويتميز البترول الإفريقى بانخفاض تكاليف انتاجه فضلا عن ضخامة الفائض للتصدير وإنخفاض نسبة الكبريت سواء كان فى ليبيا أو الجزائر أو نيجيريا وبذلك يعتبر من النفط النادر وتنتج أفريقية ٧٠ ٪ من الذهب العالمى الذى يعتبر أساس النظام النقدى العالمى . ويرتبط اليورانيوم التكوينات الحادية للذهب من ثم يعد أكتشاف أهمية اليورانيوم أصبحت معظم مناجم الذهب تعطى ذهبا ويورانيوم فى آن واحد . وينتج اقليم كاتنجا فى زائرى وحده أكثر من نصف إنتاج العالم (دون السوفييت) من هذا المعدن . وكان كل سلاح ذرى حتى عام ١٩٥٠ يستمد اليورانيوم اللازم من الكنغو وتسهم أفراقيه بنحو ٧٠ ٪ من إنتاج الكوبالت العالمى والذى يستخدم فى تقوية الصلب . ولا تتفوق على زامبيا والكنغو فى إنتاج النحاس سوى

---

(١) قاطعت الصين التجارة مع جنوب افريقية وروديسيا لاصرارهما على السيطرة البيضاء عدم اتفاق السياسة مع سياسة الصين والدول الافريقية المتحررة .

شيلى فى أمريكا اللاتينية ويقدر أن المغرب باعت للصين شحنتين من الكوبالت عام ١٩٦٠ قدرهما ٣٩٨٥ طنا. ورغم تنبيه الولايات المتحدة الإمريكية للمغرب بعدم بيع الكوبالت للصين فقد تبين إنها باعتها ٤ آلاف طن عام ١٩٦٣ . هذا وقد تضمن الإتفاق مع المغرب عام ١٩٦٤ شراء الصين لخمسة آلاف طن من المعادن غير الفلزية ويرجح أن المقصود بها الكوبالت(١) أما عن اليورانيوم فقد اكتشفت تكويناته فى أراضى الصين وخاصة فى سيكيانج . ورغم أن خبراء البترول الصينين قد زاروا الجزائر عام ١٩٦٤ فما لاشك فيه إنها تهدف إلى الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتى البترولى أكثر من التجارة فيه . ويذهب البعض إلى أن بناء خط حديد تنزام هو للوصول إلى نحاس زامبيا . ولكن يذهب البعض إلى أن المعادن الاستراتيجية لا تبدو أهميتها ضخمة لإقامة علاقات إقتصادية مع الدول الإفريقية ، فبحسب تقديرات أيكشتين يبدو أنه حتى بالتقديرات المتحفظة لمعادن الصين وقواها المحركة يمكن قيام مستوى عالى للتصنيع دون حاجة إلى الخارج(٢) . وفى نفس الوقت تعتبر إفريقية سوقا ضخمة للمنسوجات القطنية الصينية إذا استطاعت الصين أن تحتفظ بقوة تنافسية من حيث الجودة والسعر . ومع مرور الزمن فقد تستطيع الصين تصدير السلع الرأسمالية إلى إفريقية .

وإذا كانت تجارة الصين مع الدول النامية قليلة بوجه عام فمما لا شك فيه أيضاً أن تجارتها مع إفريقية تمثل جزءاً متواضعا من هذه التجارة .

وتتدخل بعض العوامل التى تحد من حجم التجارة بين إفريقية والصين . وقد ذكرنا منها طبيعة وحاجات إقتصاد كل من الطرفين وتتمثل فى أن القاعدة الاقتصادية لكل من الصين ومعظم الدول الإفريقية هى أساسا الزراعة . غير أن الظروف السياسية لها شأنها فى هذا السبيل . فعندما كانت العلاقات بين الصين وغانا فى ذروتها عام ١٩٦٥ بلغ حجم التجارة بين الجارتين ٢٠,٤ مليون دولار ثم انخفض هذا الرقم إلى ٥مليون دولار عام ١٩٦٧ بعد عزل نكروما وإنهاء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (٣) .

---

(١) Bruse, D. Larkin : « China and Africa, 1949—1970 », University of California Press, Berkly, Los Angelis, 1971, P. 92.

(٢) Eckstein, A., Galeneos, W., Liu, T.C. « The Economic Trends in Communist China» Edinburgh 1968, P. 92.

(٣) Op. cit., P. 133.

ويظهر من جدول تجارة الصين مع دول إفريقية النامية إرتفاع صادرات الصين إلى إفريقية من ٣٣ مليون دولار عام ١٩٥٦ إلى ٣٥ مليون دورلا عام ١٩٦٦ ومن حيث النسب المئوية لنصيب أفريقية من الصادرات الصينية يظهر أيضاً زيادة هذا النصيب إذ تتراوح النسبة ٩و١ ٪ عام ١٩٥٦ ، ٦٪ عام ١٩٦٧ . أما من حيث الواردات الصينية من أفريقية فقد كانت بدورها فى زيادة مع ذبذبات بطبيعة الحال من ٢٨ مليون دولار عام ١٩٥٦ إلى أقصاها ١١٥ مليون دولار عام ١٩٦٥ ثم إنخفض إلى ٨٠ ، ٦٧ مليون دولار عامى ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ على

تجارة الصين مع دول أفريقية النامية (بالمليون دولار فوب)[1]

	صادرات الصين		واردات الصين	
	مجموع صادرات الصين	صادرات الصين إلى إفريقية	صادرات العالم إلى الصين	واردات الصين من إفريقية	مجموع الصادرات الإفريقية
١٩٥٥	١٤٢٠	٢٢	١٤٩٠	٢٦	٤٤٣٠
١٩٥٦	١٧١٠	٣٣	١٦١٠	٢٨	٤٦٤٠
١٩٥٧	١٧١٠	٤٣	١٥٠٠	٤٧	٤٦٢٠
١٩٥٨	١٩٧٠	٤٢	١٩٨٠	٤٤	٤٦٥٠
١٩٥٩	٢٢٣٠	٤٥	٢٩١٠	٤٩	٤٨٢٠
١٩٦٠	٢٠٦٠	٤١	٢٠٩٠	٧٤	٥٣٠٠
١٩٦١	١٦٠٠	٤٦	١٦٠٠	٣٩	٥٤٣٠
١٩٦٢	١٦٨٠	٤٩	١٣٥٠	٣٨	٥٥٤٠
١٩٦٣	١٧٢٠	٥٢	١٤٢٠	٦٢	٦٢٤٠
١٩٦٤	١٨٧٠	٥٨	١٦٤٠	٦٢	٧٢٥٠
١٩٦٥	٢٠١٠	٧٨	٢١٢٠	١١٥	٧٦٥٠
١٩٦٦	٢٢٩٠	١٣٥	٢٢٩٠	٨٠	٨٢٢٠
١٩٦٧	٢٠٧٠	١٢٥	٢٣٥٠	٢٧	٨٣٣٠

الترتيب أو تراوحت النسبة المئوية بين ١,٧٪ فى العاملين المذكورين مع ذبذبات خلال تلك الفترة . وواضح من الجدول أيضاً أن مجموع قيمة تجارة أفريقية يمثل ما يتراوح بين ثلاث وأربع مرات قدر تجارة الصين ، من ثم فإن هذه التجارة ليست

(١) Bruce, Larkin, P. 91.

على نفس القدر من الأهمية بالنسبة لافريقية قدر أهميتها بالنسبة للصين . ورغم هذه الحقيقة فإن الصين تأخذ نصيبها الهام من صادرات بعض الدول الافريقية فإن الصين على سبيل المثال كان نصيبها ٨,٥ ٪ من صادارات أوغندا عام ١٩٦١ وأكثر من ٧ ٪ من صادرات مصر عام ١٩٦٥ ومن بداية ١٩٦٦ إلى فبراير ١٩٦٧ اشترت الصين ١٠,٥ ٪ من محصول قطن موسم ٦٦–١٩٦٧. هذا ويلاحظ أن أكثر الأقطار الإفريقية تعاملا تجاريا مع الصين هى السودان والمغرب وتنزانيا وزامبيا ونيجيريا .

المعونة الصينية الاقتصادية والفنية لإفريقية

دخلت الصين ميدان المعونات الاقتصادية والفنية سواء من طريق القروض أو المنح أو الخبراء ولكنها فى هذا المجال لايمكن أن تقف على قدم المساواة مع الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة الإمريكية : فقد بلغ مجموع معونتها المعروفة سواء كانت قروضا أو منحا فى نهاية ٦٩ نحو ٩٠٠ مليون دولا وتغطى أربعا وعشرين دولة أفريقية . (هذا الرقم لايشمل قرض تنزانيا – زامبيا) الخاص بمد الخط الحديدى والذى بلغت تقديراته نحو ٤٠٥ مليون دولار (فرغم ضخامة العروض الصينية ، فهى لاتقارن بقروض الاتحاد السوفيتى التى بلغت فى ذلك التاريخ ٦٨٠٠ مليون دولار أو عروض دول أوربا الشرقية باستثناء يوغسلافيا وتقدر بنحو ٣٢٠٠ مليون دولار[1] . كما يجب أن نذكر أيضاً أن القروض التى استغلت من جانب الدول الإفريقية أقل من هذا بكثير وبعض هذه القروض لم يستغل على الإطلاق فقد قدرت القروض المستغلة فى نهاية ١٩٦٨ بنحو ١٠٠ مليون دولار من مجموع القروض المعروضة فى ذلك التاريخ وقيمتها ٨٥٠ مليون دولار فعلى سبيل المثال لم تستغل غانا سوى قدرا ضئيلا من القروض المعروضة عليها ؛ بينما لم تستغلها كينيا على الإطلاق .

وهذا يعكس مرة أخرى صورة إمكانيات الصين المحدودة إذا ما قورنت بالاتحاد السوفيتى وتتكرر نفس الصورة فى مجال المعونة الفنية . فمن مجموع العشرة الآلاف خبير الذين خرجوا من الدول الاشتراكية نجد أن ٧٠ ٪ منهم من

---

(١) Adie, W.A.C. «The Communist Poawer in Africa», Conflict Studies, London, No. 10, Dec./Jan. 1970/1971.

الاتحادالسوفيتى ، ٢٠٪ من دول شرق أوربا ، ١٠٪ من الصين الشعبية . هذا كما أن برامج الصين للمعونة الفنية أقل انتشارا من تلك الخاصة بالاتحاد السوفيتى . . غير أنه فى مجال المنافسة يحاول الصينيون تعويض النقص أو الضعف الكمى إلى قوة نوعية فبينما نجد أن مساعدات الصين أقل من مساعدات الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة الإمريكية فان قروض الصين دون فوائد فى معظمها لأنهم على حد قولهم لا يبغون منها الربح والكسب . كما أنها ترد على أقساط تبدأ بعد مدة كافية كما هو الحال فى خط تنزام الحديدى .

المساعدات الاقتصادية الصينية الإفريقية بالمليون دولار (١)

التاريخ	منح	قروض	القطر الممنوح
١٩٥٦	—	٥	مصر
١٩٥٨	٠.١٧	—	الجزائر
١٩٥٩	١٠	—	الجزائر
١٩٦٠	٢,٨	—	كنغو ستانلى فيل
١٩٦٠	—	١٠	غينيا
٥٩ — ٦٠	لوعية	—	غينيا (١٥ ألف طن من الأرز)
١٩٦١	—	١٩,٦	غانا
١٩٦١	—	١٩,٦	مالى
١٩٦١	٠,٦	—	تونس
١٩٦١	٠,١٣	—	الصومال
١٩٦٢	نوعية	—	الجزائر — (٩ آلاف طن من القمح . ٣ آلاف طن حديد مبروم ٢١١ طن مواد طبية) .
١٩٦٣	١٠١	—	المغرب

(١) منذ عام ١٩٦٦ لم تذكر الصين قيمة المنح والقروض الخارجية ، وكثير من الاشارات الخاصة بالمساعدات لا تميز بين المشروعات التى تستخدم القروض السابقة من تلك التى تستخدم قروضا جديدة .

التاريخ	منح	قروض	القطر الممنوح
١٩٦٣	٣	٢٠	الصومال
١٩٦٣	—	٥٠	الجزائر
١٩٦٣	٠,٠٢	—	الجزائر
١٩٦٤	٠,١	—	الجزائر
١٩٦٤	٠,٥	٢٢,٤	غانا
١٩٦٤	٠,٥	—	زنجبار
١٩٦٤	٢,٨	١٥	كينيا
١٩٦٤	٠,١	—	تنجانيقا
١٩٦٤	—	١٤	زنجبار
١٩٦٤	٢,٨	٤٢	تنزانيا
١٩٦٤	—	٥	كنغو برازافيل
١٩٦٤	٠,٠٢	—	الجزائر
١٩٦٤	—	٤	جمهورية إفريقية الوسطى
١٩٦٤	—	٢٠	كنغو برازافيل
١٩٦٤	—	٨٠	ج ع م.
١٩٦٥	٢,٩٩	١٢,٤	أوغندا
١٩٦٦	٢,٨	٥,٦	تنزانيا
١٩٦٦	—	٤	مالى
١٩٦٦	—	٢,١	تنزانيا (لتشغيل خط ملاحى)

الذى يبدأ دفع أقساطه عام ١٩٨٣ لمدة ثلاثين عاماً بمعدل ٦,٦ مليون دولار سنوياً . هذا لما يصر الصينيون على أن يعيش خبراؤهم الذين يقومون ببرامج المعونة الفنية فى نفس مستويات نظرائهم فى الدول النامية . فلا يسمح للخبراء الصينين بطلب أى مزايا خاصة أو التمتع بتسهيلات غير ممنوحة لغيرهم . وقد أشار شوين لاى وأكد فى جولته الإفريقية الشهيرة على مبادئ المعونة الصينية ومنها أن الحكومة

الصينية تحترم تماما سيادة الدولة المستقبلة للمعونة ، ولا تطلب الصين أى امتيازات منها أو تلحق بالمعونة شروطا خاصة وأن الغرض من المعونة الصينية لا أن تعتمد الدولة الممنوحة على الصين بل لمساعدتها لتقف على قدميها وتتجه فى طريق الاعتماد على النفس والإستقلال الإقتصادى خطوة بعد أخرى . كما تتعهد الحكومة الصينية بإرسال أجود المعدات والمواد اللازمة من انتاجها المحلى بأسعار الأسواق الدولية وإذا ثبت أن هذه الآلات دون المواصفات المتفق عليها فان الحكومة الصينية تتعهد باستبدالها (١) .

غير أن هناك فوارق أخرى بين المعونات الإقتصادية اوالفنية الصينية وبين نظائرها فى الدول الأخرى إذ يضع الصينيون الزراعة فى المقدمة على حين يهتم الروس ببرامج التصنيع وحجة الصينيين فى الإهتمام بالزراعة إنها تعطى فرصة أكبر للعمالة والإعتماد على النفس . كما أنها لا تتطلب استثمارات ضخمة بينما تعطى عائداً سريعاً حتى يمكن لحكومة الدولة الممنوحة أن تجمع رأس المال عن طريق زيادة دخلها فى فترة قصيرة . لذلك كثيراً ما تسمع عن معونتهم الفنية فى مجال زراعة الشاى أو تحليل التربة أو تخطيط الرى أو زيادة الأنتاج الرأسى للأرز .ولكن ليس معنى هذا أن مجال المعونة الفنية الصينية يقتصر على الزراعة ، فهم يشتركون فى التصنيع وفى المجالات الأخرى غير الزراعة وخاصة المشروعات الأساسية منها بالنسبة للدول الإفريقية كصناعة النسيج القطنى الذى تتوافر خاماته فى كثير من هذه الدول . ويسهمون فى مشروعات اهياكل الأساسية infastructure .

كالنقل ومشروع الخط الحديدى من زامبيا إلى تنزانيا خير شاهد فى هذا السبيل ، كما كانت الصين قد اتفقت مع مالى قبل عزل موديبو كيتا عام ١٩٦٨ على مد خط حديدى من ياماكو (عاصمة مالى) إلى كوناكرى (عاصمة وميناء غينيا) بتكاليف نحو ٢٠ مليون دولار : ومن مشروعاتهم الأخرى فى أفريقية معمل للصباغة فى مالى ومعمل تكرير بترول ومحطة توليد كهرباء فى غينيا ، ومحطة توليد كهرومائية فى كنغو برازافيل وبناء ستاد ومصنع أحذية وورشة آلات

---

(١) Neilsen, W.A., The greatpowers and Africa Pall Mall, 1969, PP. 224...225.

زراعية ودار طباعة فضلا عن المعونة الفنية الطبية فى زنجبار وهذه على حد قول الصينين لاكتساب العقول والقلوب فى آن واحد هذا كما قام الرئيس نيريرى بوضع حجر الأساس عام ١٩٧٠ لتشييد ميناء بحرى آخر بالقرب من دار السلام لاستعمال القوات المسلحة البحرية »[١] .

هذا وتمنح المعونة أولا على هيئة أجهزة كاملة ومعدات فضلا عن المساعدة الفنية مع تحويل ضئيل أو لا تحويل بالعملة الأجنبية، وهذا ليس بغريب فالصين ذاتها دولة نامية مما يجعل عملية تصديرها للعملة الأجنبية أمراً صعبا . فهل يا ترى كانت عدم قدرة الصين على مقابلة احتياجات الدول النامية برؤوس أموال نقدا من الأسباب الرئيسية لعدم نجاح المعونات الاقتصادية الصينية ؟

مصر والصين :

ذكرنا من قبل أن تجارة الصين كانت على نطاق ضئيل مع افريقية قبل عام ١٩٥٥ وكان معظمها أساسه تصدير الصين للشاى الأخضر لكل من مصر والمغرب وتعتبر مصر نقطة البداية للتوسع التجارى والاقتصادى فى القارة ، إذ أن أول مكتب للبعثات التجارية أنشئ فى القارة كان مركزه القاهرة فى أغسطس ١٩٥٥ وقعت الصين أول اتفاق تجارى مع مصر مدته ثلاث سنوات وكانت العلاقات السياسية بين مصر وللقوى الغربية وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تمر بمرحلة نتيجة امتناع الأسواق الغربية عن شراء القطن المصرى بأسعار مقبولة وكان هذا بمثابة ضربة للاقتصاد المصرى الذى كان القطن يمثل عماده . وتقدم الاتحاد السوفيتى والصين للشراء وحضر وفدصينى إلى القاهرة فى ذلك للعام وعقدصفقة قوامها ١٣ ألف طن من القطن المصرى أضيف إليها ألفى طن بعد ذلك . على أن تشترى مصر ٦٠ ألف طن من الحديد المبروم الصينى . وهذا النمو فى العلاقات الاقتصادية له دلالا ته السياسية أيضاً ؛ فنزول الصين والاتحاد السوفيتى إلى الميدان وشراء كميات كبيرة من القطن المصرى فى وقت هبطت فيه أسعار القطن معناه مسانده وتدعيم للاقتصاد المصرى فى فترة حرجة ، وزادت العلاقات توتراً بعد أزمة

---

(١) Adie, W.A.C. «China's year in Africa», Africa Contemporary Record, London, 1970/1971, PP. A 55, 57.

السويس واعتراف مصر بالصين الشعبية. فقد عقد إتفاق مقايضة بمقتضاه أن تبادل مصر ٤٥ ألف طن من القطن بالفين وخمسمائة طن من الصلب الصينى ، كما أعلنت الصين عن منحة قدرها ٤,٧ مليون دولار نقـداً وقرضا قدره ٢٠مليون فرنك سويسرى بعد أزمة السويس مباشرة (١).

مقارنة بين تجارة كل من الصين والإتحاد السوفيتى مع مصر

بالمليون جنيه مصرى(٢)

السنة	واردات مصر من الصين	صادرات مصر إلى الصين	واردات مصر من الإتحاد السوفيتى	صادرات مصر من الإتحاد السوفيتى
١٩٥٥	٠,٣	٨,٥	٢,٣	٧
١٩٥٦	٣,١	٨,٤	٧,٩	٥,٦
١٩٥٧	٧,٢	١٤,٧	١٨,٦	٣٩,٣
١٩٥٨	٨,٧	١٢,١	٣١,٧	٢٨,٦
١٩٥٩	٨,٣	١١,٨	٢٦,٨	٢٨,٣
١٩٦٠	٦,٨	١٥,٥	١٢,٩	٣٠,١
١٩٦١	٦,٦	٥,١	٢٧,٧	٢٥,٤
١٩٦٧	٧,٧	٧,٧	٢٤,٦	٢٤,١
١٩٦٣	٨,٧	٧,١	٢١,٣	٤٤,٢
١٩٦٤	١,٧	٤,٣	٤,٣	١٢,٢
١٩٦٥	١١,٦	١٩,٦	٣٦,٦	٥٦,٧
١٩٦٦	١٧,٥	١٤,١	٤٠,٧	٦٢
١٩٦٧	١٠,١	٨,٢	٧١,٨	٦١,٤
١٩٦٨	٨,٩	٨,٢	٤٦,٢	٧٦

(١) أنظر البنك الأهلى المصرى النشرات الاقتصادية لعامى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ .

(٢) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الإقتصادية ، المجلة ٢٣ ، العدد الثانى ١٩٧٠ .

ويتضح من الجدول الخاص بتجارة الصين مع مصر زيادة هذه التجارة من ٢٨ مليون دولار عام ١٩٥٥ إلى ٣٥ مليون دولار عام ١٩٥٦ ، ٦٣ مليون دولار عام ١٩٥٧ ، وفى عام ١٩٥٨ أصبحت الصين ثانى دوله مستورة للقطن المصرى بعد الإتحاد السوفيتى ولكنها فى عامى٦٧، ٦٨ أنحدرت إلى المكان الحادىعشر(١) وأما من حيث كونها دولة مصدرة إلى مصر فحتى عام ١٩٥٧ عندما كانت فى قمة صادراتها إلى مصر كانترتيبها التاسع بين الدول المصدرة لمصر .

وقد تعددت الاتفاقيات التجارية بين مصر والصين منها اتفاق فبراير ١٩٦٠ والذى بمقتضاه أن يصد وكل طرف الى الأخر ما قيمته١٥ مليون جنيه استرلينى سنويا وآخر فى فبراير ١٩٦١بأن يزيد ما يصدره كل طرفإلى الآخر إلى٣٠ مليون جنيه استرلينى فى ذلك العام . وفى عام ١٩٦٣ وقع اتفاق ثالث لصادرات بين الطرفين قيمتها ١٥ مليون جنيه .

وفى عام ١٩٦٤ وافق الصينيون على أن يمدوا مصر بمعونة لتنفيذ برامج التصنيع وتعهدت الصين بمد مصر بمعدات صناعية قيمتها ٨٠ مليون دولار على مدى عشر سنوات وبدون فوائد على أن يتم السداد على عشرة أقساط إبتداء من عام ١٩٧٢ . وكانت القائمة تشمل مصانع للنسيج والورق وتكرير السكر ومعدات أخرى للصناعات الخفيفة .

وتطورت الواردات المصرية من الصين وكذلك الصادرات المصرية إليها ، فى عام ١٩٦٤ نص الاتفاق على أن تستورد مصر المحولات الكهربائية ومعدات التعدين والأجهزة اللاسلكية فى مقابل أن تصدر مصر إلى الصين القطن والمنسوجات والأحذية وإطارات السيارات والآلات الكاتبة والأثاث المعدنى . وفى الحادى عشر من يونيه ١٩٦٧ منحت الصين مصر ١٥٠ ألف طن من القمح فضلا عما قيمته عشرة ملايين دولار من العملة الصعبة دون فوائد أو تحديد ميعاد الدفع(١) .

---

(١) البنك الأهلى المصرى ، المجلد ٢٣ ، العدد الثانى ، ١٩٧٠ ، جدول ٢ ب .

(٢) الاهرام فى ١١ يونيه ١٩٦٧ .

وفى يوليو ١٩٦٨ وقعت الصين مع مصر إتفاق تجارة لمد الصين بالقطن الخام والأرز والمنسوجات الكيماوية وزيت الديزل فى مقابل الشاى والبن واللحوم المحفوظة والأخشاب والآلات المعدنية وقطع الغيار وقيمة هذا الاتفاق الأخير ٣٠ مليون جنيه .

خط جديد تنزام أو تنزانيا – زامبيا والصين :

لما كانت هناك عدة برامج للتنمية الاقتصادية اشتركت فيها الصين الشعبية فى أفريقية فان مشروع خط حديد تنزام قد غطى على هذه المشروعات جميعاً بالنسبة لضخامة الإستثمار الصينى فيه ، إذ تقدر تكاليفه بنحو ٤٠٥ مليون دولار .

وفى الحق لقد تشابكت الظروف السياسية والاقتصادية على أبراز هذا المشروع إلى الوجود من ناحية، وعلى اشتراك الصين فيه من ناحية أخرى ، ذلك أن استقلال تنزانيا ، وروديسيا الشمالية (زامبيا) عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٤ غير من الأنماط السياسية والاقتصادية فى جنوب وشرق القارة ، بتحول هذه المستعمرات إلى أقطار مستقلة تنتهج سياسات مغايرة للسياسات التى كانت تتبعها القوى الاستعمارية السابقة . وفى نفس الوقت كان الإعلان غير الشرعى لإستقلال روديسيا عام ١٩٦٥ بواسطة الأقلية البيضاء مما أدى إلى تدهور العلاقات بين زامبيا وروديسيا وكانت هناك فكرة توجيه زامبيا نحو الشمال أى نحو تنزانيا التى تتفق معها فى سياستها التحررية واللاعنصرية بدلا من الاتجاه التقليدى نحو الجنوب أى نحو رودبسيا . ولا يمكن فهم هذه الحقيقة إلا على ضوء الوضع الجغرافى لزامبيا دولة حبيسة Landlockd States لامنفذ لها على البحر إلا عن طريق روديسيا وموزمبيق ، ذلك أن نحاس زامبيا كان يجد طريقه إلى البحر عبر هذين البلدين حيث يصدر من ميناء Beira فى موزمبيق البرتغالية . ولما كان النحاس يمثل ٩٦٪ من قيمة صادرات زامبيا ، كان معنى هذا أنه فى إمكان رودوسيا والبرتغال التحكم فى اقتصاد زامبيا بعدد أن اتجهت اتجاهات معادية لهما أى اتجاهات تحررية .

---

(٢) Tan Zam هى الحروف الأولى من تنزانيا Tanzania وزامبيا Zambia

وقد ثبت أنه لالقاء بين حكام روديسيا أو جنوب أفريقيا مع زامبيا وتنزانيا على شعار « أفريقية للافريقيين » من ثم كان خط تنزام للخلاص من هذا الوضع الذى يشل يدها تماما عن القيام بأى دور سياسى فى المنطقة ، وبالنسبة لتنزانيا يعتبر المشروع مفيدا لها اقتصاديا لأنه سيوجه تجارة زامبيا نحوها ونحو ميناثها دار السلام بما يقويهمامعا أمام جبهة الأقلية البيضاء فى جنوب القارة . ذلك أن الخط الحديدى سيمتد من نطاق النحاس فى زامبيا إلى ميناء دار السلام بطول نحو ١٢٠٠ ميل .

وقد مر هذا المشروع بنفس المشكلات التى مربها مشروع السد العالى فى مصر حتى أنه يمكن القول فعلا ما أشبه اليوم بالبارحه ، فلم تتقدم الدول الغربية للمساعدة حينما أعلن المشروع ، بل ورفض البناك الدولى للانشاء والتعمير الاقراض عليه على اعتبار أنه مشروع غير اقتصادى ؛ رغم أن عمليات المسح وتقدير التكاليف قام بها كونسرتيوم من حكومتى المملكة المتحدة وكندا (١) وأشار الكونسرنيوم إلى أن المشروع اقتصادى حتى ولومد طريق سيارات إلى جواره . ومن هنا حينما عرضت الصين القيام بالمشروع رحبت الحكومتان فى تنزانيا وزامبيا بهذا العرض لأن الصين حولت الحلم الذى احبطه الغرب إلى حقيقه . وكانت البداية الرسمية لتحقيق الحلم فى الخامس من سبتمبر عام ١٩٦٧ حين وقع الاتفاق المبدئى بين الصين وتنزانيا وزمبيا فى بكين وبدأت احتفالات مد الخط رسميا فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٠(٢) وكان من ضمن مشكلات المشروع النفقات الداخلية للمشروع كله رواتب الخبراء والذين وراء المعدات المتطورة محليا . ولكن الصين حلت المشكلات عن طريق التجارة بالاتفاق مع حكومة البلدين على أن تصدرلها سنويا سلعا تباع فى الجمعيات التعاونية الحكومية وتستخدم ارباحها فى تمويل التكاليف المحلية وفى هذا المجال ربطت الصين بين التجارة والمعونة . على العموم لقد بدأ المشروع الذى يعتبره الغرب أكبر استعراض لكفاءة الصين الاقتصادية والفنية خارج حدود أراضيها .

---

(1) Africa, An International Business, Economic. Monthly, London, No. 3/1971, P. 50.

(2) W. O. Adie, «China's year in Africa» Africa contemp. Record, 1970/1971, P. A 98.